# تاريخ الأمير عبد القادر:
## قراءة جديدة في معاهدة التافنة 1837

**محمد رزيق**

أستاذ محاضر،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3

**ملخص**- نصها باللغة العربية المؤرخ الفرنسي مارسيل إيمريت عام 1950 في المجلة الإفريقية، بعد أن عثر عليها قي الأرشيف الفرنسي، استوقف الباحث من خلال العديد من المؤشرات للغوية، السياسية، العقائدية، والعسكرية، مما جعله يطرح السؤال المحيّر وهو: أيعقل أن يكون الأمير عبد القادر قد وقع فعلا معاهدة التافنة التي نشرها مارسيل إيمريت شكلا ومضمونا؟ وهل يعقل أن يكون الأمير الذي كان يحمل مشروعا طموحا وهو الذي دخل المفاوضات من موقع القوة قد وقع على هذه المعاهدة؟ إن هذا المقال يطرح قراءة أخرى للمعاهدة.

**الكلمات المفتاحية:**
الأمير عبد القادر؛ معاهدة التافنة؛ بيجو؛ وثيقة دبلوماسية؛ فرنسا

**Résumé** -Cet article propose une deuxième lecture du traité de la Tafna signé en 1837 par l'Emir Abdelkader et la France. L'historien Marcel Emerit a étudié le texte dans sa version arabe, à partir des archives françaises en 1950. Cette présentation vise à apporter des éléments de réponse à deux questionnements : partant de considérations doctrinales, politiques, linguistiques et militaires, l'Emir pouvait-il accepter le traité dans sa lettre et son esprit ? Comment l'Emir Abdelhader a-t-il conclu un traité alors qu'il était porteur d'un projet ambitieux et en situation de force ?

**Mots-clés:**
Emir Abdelkader ;traité de la Tafna ; Bugeaud ; Diplomatie ; Algérie ; France

## مـــقـدّمـة

تهدف هذه الدراسة تسليط الضوء على معاهدة التافنة 1837 الموقعة بين الأمير عبد القادر عن الجانب الجزائري والجنرال بيجو عن الجانب الفرنسي، لإبراز الفكر الاستراتيجي الذي حمله الطرفان المتصارعان: الأول لتحرير الجزائر والثاني لاحتلالها وتحويلها إلى مستوطنة ضمن الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية.

هذه المعاهدة التي روج نصها العربي الطرف الفرنسي بحجة العثور عليها عام 1950، وأنها ترجمة للنص الأصلي الذي كتب باللغة الفرنسية، وأنها للأسف الشديد هي المعاهدة التي أصبحت اليوم متداولة في الجزائر، في كتب التاريخ وفي الكتب المدرسية وفي الإعلام، وهذا ما يعني أننا لم نمط اللثام على تاريخنا السياسي خلال الفترة الاستعمارية ولم ننهي استعمار التاريخ أو تصفية النظرة الاستعمارية décoloniser l'histoire بحسب تعبير محمد شريف ساحلي. تتمحور هذه المداخلة حول التساءل التالي:

- ما هي المواجهة الإستراتيجية في الجزائر بعد دخول فرنسا عام 1830 ومبايعة عبد القادر بالإمارة؟
- هل النص الذي بين أيدينا لمعاهدة التافنة 1837 هو النص الأصلي الذي كتبه ووقعه الأمير عبد القادر؟
- ما هي القرائن والدلائل التي جعلتنا نشكك في هذه المعاهدة؟ ولماذا؟

### لماذا هذه الدراسة؟

يتمثل الهدف من هذه الدراسة في إبراز المجهود الفكري والسياسي والأداء الدبلوماسي الذي بذله الأمير عبد القادر لتحرير الجزائر، ومحاولة إنصاف الرجل الذي اختلفت حوله الآراء نظرا للدعاية التي روجتها السلطات الاستعمارية بشأنه والمتعلقة بكونه ذلك المستسلم، المنهزم، الصديق لفرنسا. كما تهدف التركيز على القائد بصفته كرجل دولة من الطراز الأول وهذا من خلال تثمين دوره الدبلوماسي

والسياسي وسعيه لتأصيل فكر سياسي جزائري ذلك أنه من الظلم أن نترك مثل هذا الفكر والأداء دون دراسة وتنقيب وتثمين، خاصة أننا نعتبر أن الأمير عبد القادر استطاع أن ينشئ دولة جزائرية قومية في عصر كان فيه "هيجل" يحاول أن يضع الخطوط الأولى لنظريته عن الدولة وكانت فيه الأمتان الألمانية والإيطالية تفتشان عن هويتهما. في نفس السياق، نهدف تبيين أن الأمير الذي استطاع أن يستغل جميع الظروف والوسائل المتاحة وأن يجعل فرنسا تعترف به وبدولته من خلال معاهدة التافنة هو جدير بالدراسة المعمقة لمحاولة فهم تطلعاته وأهدافه وإستراتيجيته وكذا سعيه إلى آخر لحظة لإنهاء الاحتلال الفرنسي بالجزائر.

من جهة أخرى نرمي فهم خلفيات ومنطلقات السياسة الفرنسية بالجزائر والتي لا يمكن استيعابها والإلمام بها إلا إذا تمّ البحث في بداية تبلور هذه السياسة وذلك بالرجوع إلى القرن 19، ذلك القرن الذي يعتبر واحد من أهم قرون التاريخ تأثيرا على العصور الحديثة اللاحقة به. وعليه من الضروري أبراز بداية السياسة الفرنسية بالجزائر وكذا بالمغرب العربي والتي سوف تكتمل في فترات لاحقة ومازالت في طور التحسين والتنقيح والتعديل، إنما بدأت تتضح معالمها في القرن 19 لذا كان لا بد من العودة إلى هذا القرن باعتباره قرن الاستعمار بامتياز وباعتباره القرن الذي حددت فيه بوضوح معالم التطورات العميقة التي سيشهدها توزيع القوى والأوزان السياسة بين الدول والكتل والقوات في القرن 20 وهذه الانقلابات الكاملة في الإستراتيجية الكوكبية في ظل العصر النووي. إضافة إلى المنطلقات الاستعمارية، نهتم بتبيين أن فرنسا التي لم تحترم معاهدة التافنة التي وقعتها مع الأمير عام 1837، لجأت إلى خطط حربية خطيرة لتحقيق أغراضها الامبريالية الاستعمارية التوسعية كمقدمة لاحتلال المغرب العربي: تونس في عام1881 والمغرب الأقصى في عام 1912، وهذا من خلال: سياسة التقتيل الجماعي وحرب الإبادة وسياسة الأرض المحروقة وأن استسلام الأمير عبد القادر لفرنسا في ديسمبر 1847 لم يكن إلا نتيجة منطقية لتلك الخطط والسياسات وليس سلوكا سلبيا أو تخلي الأمير عن مسؤولياته.

إن الدارس لحياة الأمير عبد القادر، وأعماله وعقيدته وأفكاره، يتضح له أن الأمير لم يؤمن بنظرية الخضوع والتبعية لفرنسا التي يحرمها دينه. إذ أنه كان يريد من العبارة نفسها أيضا:"سلطة" الإسلام والمشيئة الإلهية وبعبارة أخرى السلطة التي يمثلها هو.[1] هذا وصفة أمير المؤمنين تنفي أي تبعية وخضوع[2] وتكرس سلطته الروحية والزمنية[3].

الأمير عبد القادر تفاوض - ندا لند- مع دي ميشال، ملك الفرنسيين، ولم يرد في هذا النص أية تبعية لفرنسا ولا تحديد مناطق سلطة الأمير.[4]

## مذهب الأمير عبد القادر السياسي

تبين دارسة للمذهب السياسي للأمير عبد القادر منذ مبايعته بالإمارة عام 1832 وإلى غاية التوقيع على معاهدة التافنة عام 1837 أن الأمير عبد القادر لا يمكنه أن يتخلى على المسلمين لسلطة مسيحية حتى ولو ارتضى هؤلاء بحكم المسيحيين، كما حدث مع قبيلتي الدوائر والزمالة التي وقع زعماؤها معاهدة الكرمة أو التينة في 16 جوان 1835 مع الجنرال تريزل قائد مقاطعة وهران والتي بموجبها اعترفتا بسلطة ملك فرنسا وانضوتا تحت لوائه مستفيدة بذلك من الحماية الفرنسية مقابل انخراطها في صفوف الوحدات الفرنسية لمحاربة الأمير عبد القادر،[5] حيث أنه كتب إلى هذا الجنرال يقول: "إن قبائل الدوائر والزمالة، من جملة رعيتي، التي أحكم فيها بموجب شريعتي. والآن أبلغك البلاغ الأخير: إنك إن رفعت الحماية عنهم فنحن على ما كنا عليه من المعاهدة التي وقع عليها الاتفاق قديما، وإلا فإني لا أستطيع مخالفة شريعتي في التخلي عنهم..." وقد كان ذلك سببا رئيسيا في إلغاء معاهدة دي ميشال وتجدد القتال بين الطرفين الجزائري

(1)هنري تشرشل، **حياة الأمير عبد القادر الجزائري**، ترجمة أبو القاسم سعد الله، (الجزائر :الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، 1982). ص17 .

(2) Gabriel Esquer, **Histoire de l'Algérie (1830-1960)**, (Paris : Puf, 1960), p 16.

(3) Charles André Julien, **Histoire de l'Algérie contemporaine**, (Paris:Puf, 1979), p 104.

(4) محفوظ قداش، **الأمير عبد القادر** (الجزائر: وزارة الإعلام والثقافة، 1974). ص 20.

(5) بن ميمون الجزائري محمد، **التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية**، تقديم وتحقيق محمد بن عبد الكريم (الجزائر :الشركة الوطنية للنشر و التوزيع،1981)، ص 36.

والفرنسي. وهذا ما تمسك به الأمير عبد القادر خلال مفاوضاته مع الجنرال بيجو، حيث أنه أرسل شروطه بواسطة السيد حمادة السّقال رئيس حضرة تلمسان تضمنت رفض كل سلطة على المسلمين، المقيمين بالأملاك الفرنساوية.[6] ولعل ما جاء في رسالة الأمير عبد القادر التي وجهها للجنرال بيجو بتاريخ 6 صفر 1253 هجرية ما يؤكد هذه القناعة التي ظل الأمير حريصا عليها من منطلق عقائدي.

وعليه فإن الأمير عبد القادر ما كان ليتنازل عن قبائل جزائرية تسكن شرق متيجة خاضت إلى جانبه معارك ضد فرنسا عام 1837 وأنه لو فعل ذلك فإنه يكون قد ارتكب خطأ سياسيا ودينيا يجعله يفقد ثقة العالم العربي.[7]

كان للأمير عبد القادر تصورا إستراتيجيا لهذه المعاهدة حيث أراد من خلالها تحقيق مجموعة من الأهداف، نذكر منها أولا وضع حد للمناطق الواقعة تحت الاحتلال الفرنسي والإحاطة بهم من كل الجهات، ثانيا خلق فراغ بين المناطق المحتلة والمناطق الداخلية وثالثا إجلاء الفرنسيين من الجزائر بصفة كاملة ونهائية.

وبناء على ذلك كان الأمير عبد القادر حريصا كل الحرص على محاصرة الوجود الفرنسي في ضواحي مدينة الجزائر، حيث جعل وادي خضرة حدا للاحتلال الفرنسي بالجزائر من الناحية الشرقية وهذا ما أكد عليه بعد ذلك في المراسلات التي تمت بينه وبين الحاكم العام الجديد للجزائر الماريشال فالي الذي أراد أن يمدّ يده إلى المسافة الطويلة التي تفصل بين الجزائر وقسنطينة، وهذا بعدما احتلت قسنطينة على إثر الحملة الثانية في أكتوبر 1837.

في أفريل 1837 وبعد عودته إلى الجزائر، أرسل بيجو رسالة إلى الأمير عبد القادر من وهران على يد إبن درّان تمثل الصيغة النهائية التي وافقت عليها الوزارة لمفاتحة الأمير في إمكان عقد الصلح. وجاءت الاقتراحات هذه كأساس للتفاهم وعقد الصلح وهي:

(6) محمد العربي الزبيري، **الكفاح المسلح في عهد الأمير عبد القادر**، (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، **1982**) . ص **58**.

(7) إسماعيل العربي، **العلاقات الدبلوماسية**، (الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1982)، ص 70 .

1. الاعتراف بالسيادة الفرنسية.
2. تحديد منطقة نفوذه بنهر الشلف.
3. دفع الجزية لفرنسا.
4. تسليم الرهائن كعربون وتنفيذ أية معاهدة مستقبلية يمكن الاتفاق عليها.
5. لا يجبر كل من التجأ من الأمتين إلى الأخرى على الرجوع إلا إذا كان قاتلا.

ولما اطلع الأمير عبد القادر على هذه الشروط، وجدها غير مقبولة فكلّف إبن درّان بأن يبلغ بيجو مذكرة شفوية مفادها:

> "يرى الأمير أنه في مقام أعظم وأعلى، فلا يمكنه أن يقبل هذه الشروط المجحفة بمقامه الذي اعترف به من تقدّمك من حكام الجزائر ووهران، بمعاهدة الجنرال "دي ميشال" لا سيّما والمسلمون، لا يرضون أن يكونوا تحت حكم الإفرنج. فإن كانت دولة فرنسا، تريد إذلالهم وإخضاعهم لحكمها، فدون ذلك حرب طويلة الذيل مديدة السّيل."[8]

**نص معاهدة التافنة 1837**

إن الوثيقة العربية المتداولة لنص معاهدة التافنة هي تلك الوثيقة التي عثر عليها المؤرخ الفرنسي مارسيل إيمريت في ملف الأرشيف الوطني الفرنسي، تحت رقم F80 - 1671 والتي نشرها في المجلة الإفريقية، هذا نصها.[9]

(8) محمد بن عبد القادر، **تحفة الزائر**، شرح وتعليق : ممدوح حقي ، (بيروت :دار اليقضة العربية، 1964)، .

(9) Emerit Marcel et Pères Henry, «Le texte arabe du traité de la Tafna» , **Revue Africaine**, n°94, 1950, pp 85-100.

اليتنان جنيرال بيجو حاكم جيوش الفرنصيص في وطن بلاد وهران والأمير عبد القادر اتفقوا بينهم على الشروط الآتية بعد:

**شرط أول**

الأمير عبد القادر يعرف حكم سلطنة فرانسا في افريقية.

**شرط ثاني**

فرانسا تحفظ لنفسها في وطن بلاد وهران، مستغانم ومزغران وساير أراضيها ووهران وأرزيو وأيضا الحدود الذي نذكرها بعده شرقا المقطع من عند المرجة من اين يخرج الواد وقبلة من المرجة المذكورة اعمل خط مساوى قبلة السبخة على نيشان سيدي سعيد لحد واد المالح واهبط مع الواد المذكور لحد البحر بنوع ان هذه المذكورة اعلاه جميعها تكون في يد الفرنصيص. وفي وطن بلاد الجزاير الجزاير والساحل والوطن متاع متيجة من جيهة الشرق لحد واد خضره إلى قدام وقبله لحد راس أول جبل حتى واد شفه وداخل في ذلك البليدة وساير نواحيها وغربا من شفة لحد عكس واد مزفران ومن هناك خط مساوى لحد البحر ومتضمن في هذا لحد القليعه وكامل نواحيها بنوع أن جميع هذه الحدود المذكورة تكون في يد الفرنصيص.

**شرط ثالث**

الأمير يحكم في وطن بلاد وهران والمدية ونصيب من عمالة الجزاير الذي ما دخلت في حدودنا وغربا للحدود المذكورة في الشرط الثاني وما يقدر يحكم غير في الحدود المذكورة أعلاه.

**شرط رابع**

الأمير ما يقدر يحكم على المسلمين الذين يحبون يسكنوا في الحدود الذين بيد الفرنصيص وهم مخيرين أن يمشوا يعيشوا في بلاد

حكم الأمير كما أن السكان في بلاد الأمير يقدروا من غير مانع يمنعهم أن يجوا يسكنوا في بلاد حدود الفرنصيص.

**شرط خامس**

العرب السكان في بلاد الفرنصيص يتبعوا دينهم بكل حرية ويقدروا يبنوا جوامع ويسلكوا بموجب شريعة دينهم على يد قاضيهم كبير الإسلام.

**شرط سادس**

الأمير يعطي لجيش الفرنصيص ثلاثين ألف ربعي وهراني قح وثلاثين ألف ربعي وهراني شعير وخمسة آلاف فرد وهذا الدفع متاع الحب والفراد يكون لوهران كل ثلث واحده فأول ثلث يكون بعد ثلاثة أشهر من التاريخ بمدة خمسة عشر يوم والثلثين الآخرين شهرين بعد شهرين اعني في كل شهرين ثلث.

**شرط سابع**

الأمير يشتري من فرنسا البارود والكبريت والسلاح الذي يستحق.

**شرط ثامن**

القرغلان الذين يحبون يقعدوا في تلمسان أو في موضع آخر يتصرفوا بكل حرية بأملاكهم ويعاملهم مثلما يعامل الحضر والذين يحبون يجوا لبلاد الفرنصيص يقدروا من غير معارض لهم أن يبيعوا أو يكروا أملاكهم.

**شرط تاسع**

فرانسا تسلم إلى الأمير رشقون وتلمسان والمشور والمدافع السابقين في المشور والأمير يلزم نفسه أن يرفد ويوصل لوهران كامل القش والعوين والبارود والسلاح متاع عسكر الفرنصيص الذي بتلمسان.

**شرط عاشر**

السبب والتجرة يكونوا مسرحين بكل حرية بين العرب والفرنصيص ويقدروا يمشوا من حدود إلى حدود في البلاد ويتسببوا ويتاجروا.

**شرط حادي عشر**

الفرنصيص يكونوا محرومين موقورين عند العرب كما العرب عند الفرنصيص بالأملاك والبلاد الذين اشتروهم الفرنصيص والذين يشتروهم في بلاد حدود الأمير يتصرفوا بهم بكل حرية وضمان والأمير يلزم نفسه أن يخلص بزيادة كلما يفسد العرب في هذا الأملاك.

**شرط ثاني عشر**

المذنبين اعني القتلة قاطع الطرق والذين يحرقون الأملاك أو غيره يردون من الجيهتين.

**شرط ثالث عشر**

الأمير يلزم نفسه أن لا يسلم شيء من مراسي البلاد لجنس من الجنوس إلا بإذن فرانسا.

**شرط رابع عشر**

السبب والتجرة في أقاليم الجزاير ووهران ما يكون غير في المرسى الذين بيد الفرنصيص.

**شرط خامس عشر**

فرانسا تقدر تصنع عند الأمير وكيلا وكذلك في البلاد الذي في حكمه لأن يكونوا واسطة بين رعية الفرنصيص لأجل النزاع متاع التجارة أو غير ذلك الذين يمكن أن يكون مع العرب والأمير يقدر يصنع كذلك في البلاد ومراسي الفرنصيص.

**كتب برشقون في 24 صفر عام 1253**

إضافة إلى نص معاهدة التافنة 1837 الذي عثر عليه مارسيل إمريت، والذي نشر في المجلة الإفريقية العدد 94 لسنة 1950 باللغة العربية، نجد نصا آخرا باللغة العربية يختلف في بعض شروطه - ولا سيما الشرط الأوّل والثالث - عن النص الذي بين أيدينا وهذا من خلال ما يلي[10]

- الشرط الأوّل: إن الأمير، يعترف بسلطة دولة فرنسا، على مدينتي الجزائر ووهران.
- الشرط الثالث: على دولة فرنسا، أن تعترف بإمارة الأمير عبد القادر، على إقليم وهران، وإقليم تيطري والقسم الذي لم يدخل في حكم فرنسا، من إقليم مدينة الجزائر لجهة الشرق بحسب التّحديد، المعين في الشرط الثاني، ولا يسوغ للأمير، أن يمدّ يده، لغير ما ذكر من أرض الجزائر .

**شكل المعاهدة**

من الناحية الشكلية، جاءت هذه المعاهدة مكتوبة على صفحتين كاملتين بلا ختم ولا توقيع من الأطراف الوارد اسمها في مستهل النص: بيجو والأمير عبد القادر. بالعامية كما هو الحال في الشرط الثاني:"... على نيشان سيدي سعيد لحد واد المالح واهبط مع الواد..." والشرط الرابع: " الأمير ما يقدر يحكم على المسلمين... وهم مخيرين أن يمشوا في بلاد حكم الأمير... يقدروا من غير مانع يمنعهم أن يجوا..." واالشرط التاسع: "... ويوصل لوهران كامل القش والعوين..." والشرط الثالث عشر:"... من مراسي البلاد لجنس من الجنوس...". كما تجدر الاشارة إلى أنها لا تحمل سوى التاريخ الهجري رغم أنها معاهدة مشتركة بين طرفين أحدهما وهو الطرف الفرنسي يؤرخ بالتاريخ الميلادي. كتبت معاهدة التافنة الأصلية بالغتين العربية والفرنسية على صفحة واحدة القسم الأيمن خصص للنص العربي والقسم الأيسر خصص للنص الفرنسي. وقد كتب الأمير اسمه بخطه على الشطر العربي وختم عليه بخاتم الإمارة وكتب الجنرال بيجو اسمه بخطه على الشطر الفرنسي وختمه بخاتمه الرسمي.[11]

(10) محمد بن عبد القادر، **مرجع سابق**، ص 277 .
(11) **المرجع نفسه**، ص 279.

من ناحية المضمون، نلاحظ ذكر الأمير عبد القادر في مستهل المعاهدة دون ذكر صفته أميرا للمؤمنين ودون ذكر اسم والده محي الدين كما ورد ذلك في معاهدة الأمير عبد القادر مع الجنرال دي ميشال عام 1834. في نفس السياق، لم يذكر في نهاية المعاهدة أسماء وصفات الطرفان المتفقان على شروط المعاهدة. إذا كان النص العربي لمعاهدة التافنة -موضوع دراستنا- هو ترجمة للنص الفرنسي الأصلي للمعاهدة حسب مارسيل إيمريت، نشير أن المعاهدة التي بين أيدينا هي نسخة مطبوعة مع العلم أن هناك نسخة أخرى عثر عليها مارسيل إمريت مكتوبة بخط اليد كما أوضح ذلك في مقدمته للنص العربي لمعاهدة التافنة.[12]

بناءا على ما سبق ذكره من ملاحظات حول الجانب الشكلي لمعاهدة التافنة في نصها العربي المتداول، فإنه يمكننا أن نقدم الملاحظات التالية:

صيغت المعاهدة بالعامية فالمؤرخ مارسيل إيمريت يقر بأن محرر النص العربي للمعاهدة أنجزه مترجم يعرف اللغة التي يتكلم بها الشعب أكثر من معرفته باللغة المكتوبة (!)[13] كما هو الحال بالنسبة لمعاهدة دي ميشال 1834 وأن الطرف الفرنسي يؤكد أن النص العربي للمعاهدتين هو ترجمة للنص الفرنسي.[14] ذلك أن الجنرال دي ميشال والجنرال بيجو كلاهما لا يعرفان العربية. والواقع يدل على أن الأمير عبد القادر كان يضع شروطه ويرسلها إلى الطرف الفرنسي سواء للجنرال دي ميشال عام 1834 أو للجنرال بيجو عام 1837 عبر المفاوضين حيث يقبل هؤلاء شروطه أو يضعان شروطا جديدة. وبعد تبادل الوثائق عن طريق المفاوضين يحتفظ الكل بنسخة مما اتفق عليه.

إن الأمير عبد القادر الذي اشتهر بالعلم والمعرفة وباللّسان العربي الفصيح، والذي ترك لنا ديوانا من الشعر ومجموعة من المؤلفات في مختلف العلوم لا يمكن أن تصدر باسمه مثل هاتين الوثيقتين: معاهدة دي ميشال 1834 ومعاهدة التافنة 1837، ولا أن يوقع عليهما خاصة أنه كان يعلم أنهما ستوجهان للاطلاع عليهما إلى ملك فرنسا والقبائل والعلماء وإلى عامة الناس وهذا ما حدث لمعاهدة التافنة التي علقت على أسوار مدينة الجزائر كما سيأتي

(12) Emerit Marcel et Pères Henry, **op. cit**, p 86-87.
(13) **Ibid** , p 96.
(14) **Ibid**, p 86.

شرحه فيما بعد. وعيه، يجب أخذ بعين الاعتبار أن كل من صاحب التحفة وشارل هنري تشرشل أن المعاهدة كتبت بالغة العربية وأن الأمير كان يحتفظ بما كتبه بالعربية.

ذكرت المعاهدة في نصها العربي الذي هو بين أيدينا في مستهلّها الأمير عبد القادر دون ذكر صفته "أميرا للمؤمنين" ودون ذكر اسم والده محي الدين، عكس معاهدة دي ميشال 1834، التي جاء فيها: "الجنرال حاكم جيوش الفرنصيص في بلاد وهران وأمير المؤمنين الحاج عبد القادر بن محي الدين". أما في النص الفرنسي فقد جاء ذكر:

« Le général commandant des troupes françaises dans la province d'Oran et le prince des fidèles Abd El Kader »

تؤكد كل مراسلات الأمير عبد القادر إلى مختلف الجهات على صفته ولقبه ونسبه: من أمير المؤمنين إلى...، مولانا السيد الحاج عبد القادر بن مولانا السيد الحاج محي الدين نصره الله آمين.[15] فكيف يمكن إذا للأمير عبد القادر أن يتنازل في معاهدة التافنة 1837 عن صفته ولقبه ونسبه؟ كيف للأمير عبد القادر أن يتنازل عن صفة " أمير المؤمنين" وهو تعبير لا يستعمله كما لاحظ ذلك شارل كوكنبوت إلاّ الخلفاء ذوو السلطة الروحية والسياسية.[16]

تؤدي بنا هذه المعطيات إلى استنتاج أن هذه الوثيقة ليست ترجمة للنص الفرنسي الأصلي كما يؤكد مارسيل إيمريت، نظرا للمعطيات التالية:

إن صاحب "التحفة" يقول **أن المعاهدة حررّت في صك واحد بالغتين العربية والفرنسية**، وهذا ما أكّده شارل هنري تشرشل في كتابه "حياة الأمير عبد القادر" بقوله: "... وكثيرا ما تحدث المشاكل من سوء الترجمة. وفي العلاقات الديبلوماسية بين عبد القادر والسلطات الفرنسية حدث ذلك أكثر من مرة... **ولكن عبد القادر كان على العموم راضيا بما كتبه بالعربية بينما كانت السلطات الفرنسية راضية بما كتبته بالفرنسية**. واكتفى كل طرف بما عنده دون إثارة أسئلة.[17]

(15)أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، القسم الأول الفترة الحديثة والمعاصرة: الجزء الثاني.(الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 158 ص .(1988

(16)شرشل هنري، **مرجع سابق**، ص 17.

(17)**المرجع نفسه** ، ص160.

إن النص الفرنسي للمعاهدة والذي يدعي مارسيل إيمريت أنّه النص الأصلي للمعاهدة، وأن الجنرال بيجو هو الذي حرّره ليس نصا صحيحا وهذا ما أبلغ عنه القانوني صولفيت **Solvet** بعد إطلاعه عليه.[18] أما النص العربي للمعاهدة الذي هو بين أيدينا لا يمكن أن يكون النص الأصلي للمعاهدة باللّغة العربية، الذي أمرت السلطات الفرنسية إتلافه بعد تعليقه على أسوار مدينة الجزائر والذي كان في غير صالح الإدعاءات الفرنسية. إن معاهدة التافنة 1837، في نصها العربي الذي هو بين أيدينا، ليس هو النص العربي الأصلي للمعاهدة كما أوضحنا ذلك عند تعرضنا للجانب الشكلي لها. يبقى أن النص العربي الأصلي مفقودا، وما نملكه هو النص العربي المترجم ترجمة ركيكة عن النص الفرنسي الذي يرى المؤرخون الفرنسيون أنه هو النص الأصلي للمعاهدة.

## تحليل مضمون معاهدة التافنة

عندما دخلت فيه فرنسا في مفاوضات مع الأمير عبد القادر لم يكن ميزان القوى في صالحها وهذا ما جعل الجنرال بيجو يلتمس معاهدة عوض أن يفرض معاهدة. وعليه فإن الأمير عبد القادر العارف بأصول الدين وأحكامه والملتزم بالشرع الإسلامي الذي اتخذه أساس حياته كفرد وكقائد وأميرا للمؤمنين لا يمكنه أن يعترف بالسيادة الفرنسية من حيث المبدأ خاصة وأن عقيدة الإسلام تقوم على الولاء والبراءة أي الولاء للإسلام والمسلمين والتبرؤ من الكفر والكافرين. أما العامل الآخر الذي يدفعنا لتأكيد عدم اعتراف الأمير عبد القادر بالسيادة الفرنسية فهو أنه لما عرضت فرنسا عليه أن يستسلم اسميا مقابل أن تعيد إليه فرنسا جميع الأراضي التي استولت عليها سنة 1841 فإن ردّه وهو يومئذ أضعف عما كان عليه سنة 1837 أنه لن يستسلم لأن ذلك مناقض لأحكام القرآن.[19]

(18) Charles André Julien, **op. cit**, p 137.

(19) الكولونيل اسكوت ، **مذكرات الكولونيل اسكوت عن إقامته في زمالة الأمير عبد القادر 1841**، ترجمة وتعليق: إسماعيل العربي، (الجزائر:الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1981). ص 119.

**تحليل الشرط الأول**

جاء في الشرط الأول من المعاهدة أن "الأمير عبد القادر يعرف حكم سلطنة فرانسا على إفريقيا.

- "أن أمير المؤمنين يعرف أن السلطان عظيم"[20]
- لاحظ **يعرف** و ليس **يعترف.**
- **سلطنة فرنسا على إفريقيا:** إفريقيا حسب الأستاذ بريسنيي هي منطقة تتكون من شمال إفريقيا نوميديا القديمة، ليبيا والسودان. ثم إن الأمير عبد القادر رد على الجنرال بيجو عند لقائهما يوم 01 جوان 1837 على الشرط الأوّل من المعاهدة على النحو التالي: "قال بيجو: إن الشرط الأوّل في المعاهدة يتعلق بالاعتراف بسيادة ملك فرنسا في إفريقيا. فصاح الأمير: ماذا تقول ؟ وبقية أمراء إفريقيا، مراكش وتونس، هل يجب عليهم أن يعترفوا بسيادته أيضا؟"[21]

ما يقوي هذا الاعتقاد هو نص رسالتين[22] أرسلهما الأمير عبد القادر إلى الجنرال بيجو الأولى مؤرخة بتاريخ السبت 06 صفر1253 هجرية، أما الثانية فهي دون تاريخ. وقد جاء في **الرسالة الأولى** ما يلي:

> "... لقد تفحصنا وتأملنا الاتفاقية بندا بندا. جمعت كل العلماء الذين فهموا بدورهم مضمون الاتفاقية. لقد رأوا أنها تحتوي شروطا متطابقة مع شرعنا وأخرى مناقضة له. **لا نستطيع أن نحيد عن شرعنا.** لو كانت قضايا تتعلق بالإدارة كنت أستطيع أن أعطي موافقتي لما تطلبونه منّي، ولو فكرتم جيدا لما أقوله لكم ستجدون أن كلماتي صائبة، لا نستطيع أن نحصل على سلم متين إلاّ بشروط الاتفاقية التي أرسلتها لكم. افحصوها جيدا وفكروا فيها. ولو أننا التزمنا بتعاليم الشرع فإن ذلك لا يمنعنا أن نكون في وئام مع بعضنا البعض...أتأسف كثيرا لعدم استطاعتي قبول شروطكم لأن الشرع لا يجيز لي ذلك..."

وجاء في الرسالة الثانية ما يلي:

---

(20) هنري تشرشل، **مرجع سابق**، ص 160.

(21) أبو العيد دودو، **الجزائر في مؤلفات الرحاليين الألمان 1830-1855** (الجزائر :المؤسسة الوطنية للكتاب،1989)، ص97.

(22) M.Emrit, **op.cit**, p 145-146.

"...لقد استلمت الاتفاقيات المكتوبة بالعربية والفرنسية إلى جنبها وأنه للمرة الرابعة أو الخامسة ترسلون لي فيها اتفاقيات **وفي كل مرة نتفحص رسائلكم التي تحتوي على الاتفاقيات نجد تغييرات**، وكل ما يدور بخاطركم تكتبونه بقلمكم دون الانتباه لما كنتم أرسلتموه لي قبل ذلك..."

إن دراسة هاتين الرسالتين تفيدنا فيما يتعلق بالشرط الأوّل من النص العربي لمعاهدة التافنة التي بين أيدينا والشرط الأول الذي أورداه بلمار وبول آزان بما يلي:

- أن الأمير عبد القادر لا يمكنه شرعا القبول بالسيادة الفرنسية والتبعية لها.
- أن الأمير عبد القادر أشار بوضوح في الرسالة الأولى أن هناك شروطا متطابقة مع الشرع الإسلامي تضمنتها رسالة بيجو وأن هناك شروطا مناقضة للشرع. وهي فيما يبدو شرط الاعتراف بالسيادة الفرنسية.
- أن الأمير عبد القادر أشار بوضوح في الرسالة الثانية إلى أن الجنرال بيجو يغير في كل مرّة ما تم الاتفاق عليه ناسيا ما كتبه في الرسائل السابقة.

بعد استعراضنا لما جاء في الشرط الأوّل من النص العربي لمعاهدة التافنة التي أصبحت هي المعاهدة الرائجة والمتداولة ومقارنتها بالشرط الأوّل الذي أورده المؤرخ بالمار والجنرال بول آزان؛ وبعد تعرضنا إلى موقف الأمير عبد القادر من قضية القبول بالسيادة الفرنسية من خلال رسائله وتأصيل ذلك بالشرع الإسلامي الذي يحرم خضوع المسلم لسلطة المسيحي؛ وبعد وقوفنا على مبادئ الأمير وعقيدته التي برهنت الأيام والسنين أنه لم يحد عنها حتى وهو في أحلك الظروف. وبعد وقوفنا على ميزان القوى سنة 1837 وتحديدا قبل توقيع معاهدة التافنة في 30 ماي 1837 وأنه كان في صالح الأمير عبد القادر بكل المعايير: النفسية، الميدانية، الطبيعية وبعد إجراء عملية **النقد الخارجي للوثيقة** التي هي بين أيدينا، يمكننا أن نستنتج ما يلي:

أن نص المعاهدة العربي الأصلي الذي كان بيد الأمير عبد القادر والذي تؤكده الكثير من المصادر والمراجع ينص الشرط الأوّل منه على:" **أمير المؤمنين يعرف أن السلطان عظيم.**"[23]

(23)Bellemare Alexandre, **Abdelkader, Sa vie politique et militaire,** (Paris: Hachette, 1954). p 159.

- لم يعترف الأمير عبد القادر أبدا بالسيادة الفرنسية كما تريد المراجع الفرنسية أن تؤكده، انطلاقا من عقيدته ومبادئه.
- أن الجنرال بيجو غير في كل مرّة ما تم الاتفاق عليه وهذا بشهادة الأمير نفسه في نص الرسالة الثانية.
- أن الجنرال بيجو كان قد أرسل إلى باريس نصا مقتضبا للمعاهدة في نصها العربي مختلف عن النسخة التي بقيت بين أيدي الأمير عبد القادر.
- أن النص الفرنسي الذي حرّره بيجو والذي يعتربه مارسيل إيمريت النص الأصلي ليس نصا صحيحا وهذا ما أبلغ عنه الخبير القانوني صولفيت بعد اطلاعه عليه.

**تحليل الشرط الثاني**

جاء في السطر الأوّل من الفقرة الثانية للشرط الثاني من المعاهدة ما يلي: "**وفي وطن بلاد الجزاير والساحل والوطن متاع متيجة من جيهة الشرق لحد واد خضره إلى قدام ...**"

"**لحد**" يعني إلى حدّ لأن كلمة "لحد" جاءت مباشرة قبل "واد خضرة" ومنه فإن المقصود بهذه الكلمة هو أن واد خضرة هو الحد من جهة الشرق وعليه لا يمكننا أن نتصوّر أن المقصود بهذه الكلمة هي أرض غير تلك التي تحدّ واد خضرة من ناحية الشرق. وبالتالي فإن أي أرض لا تقع ضمن هذا الحد فهي لا تدخل في الأراضي التي تحتفظ بها فرنسا لنفسها.

أما الكلمة الثالثة فهي"واد خضرة" وهو اسم الوادي الذي اتخذ كحد للأراضي التي تحتفظ بها فرنسا في الجزائر. في حين أن النص الفرنسي لا يذكر "واد خضرة" وإنما يذكر "**واد قدارة.**"[24]

أما الكلمة الرابعة فهي "إلى قدام" وهي بمفهوم إلى الأمام أو نحو الأمام. فسياق الجملة لا يمكن أن يفسر كما فسره المترجم الرسمي "**إلى ما وراء**" « **et au delà**».

كتب الجنرال بيجو رسالة إلى الحاكم العام للجزائر دامريمون يوم 18 جوان 1837 أي بعد ثلاثة أيام من تصديق الملك لويس فليب على معاهدة التافنة يقول

(24) M.Emrit, **op. cit**, p 86.

فيها: "يبدو أنك تعتقد أن في وسع الأمير أن يطلق إرادته في الاتجاه الشرقي وأن ذلك محظورا علينا نحن. يخيّل إليّ، يا سيدي الجنرال، أنك لم تتمعن في قراءة مضمون المعاهدة، لأن هذا المضمون هو عكس ما تعتقده بالضبط: **لا توجد لنا حدود في شرق الجزائر**، لأن هذه الحدود تمتد حتى وادي خضرة وما وراءه."

في نفس السياق، درس العديد من المؤرخين والباحثين نص معاهدة التافنة، وتوصل الكثير منهم إلى أن المفهوم الجزائري هو المفهوم المقبول والصحيح، وأن المفهوم الفرنسي يتضمن العديد من المغالطات. نذكر على سبيل المثال ميشال هابارت الذي ترجم كتاب **حياة الأمير عبد القادر** لشارل هنري تشرشل إلى اللغة الفرنسية، تعرض لمفهوم الطرفين الجزائري والفرنسي للشرط الثاني من المعاهدة توصل إلى نتيجة مفادها أن "ما وراء" تفسير غير صحيح بل وغير معقول لأنه يعطي لمدلول الحدّ المتفق عليه في المعاهدة معنا مغايرا أو نقيضا وهو انفتاح غير محدود على الشرق. كما يفيد هابارت في كتابه هذا أن أولئك الذين تعرفوا على الأمير عبد القادر أمثال Bauer, Daumas, Churchill, Bellemare، وابنه محمد، أخبروا أن معاهدة التافنة تضمنت ما بعد كلمة وادي خضرة الكلمات التالية : "وما فوقه" ou ma foqhou يصبح نص المعاهدة شديد الوضوح. وهذا ما يجعل المزاعم الفرنسية غير مقبولة.

- لحد واد خضره إلى قدام
- الأمير: وادي خضرة khadra وما فوقه ou ma foqhou , au devantالحد من جهة الشرق.
- **فرنسا**: وادي قدارة **Kadara** إلى ما وراء « **et au delà** »

ومنه نستنتج أن من خلال الشرط الثاني أبقى الأمير عبد القادر للمحتل الفرنسي بتحديد **وادي خضرة** أقل من نصف متيجة، أما إذا اعتمدنا كلمة وادي قدّارة فإن الحدود بين الطرفين الجزائري والفرنسي تتغير بأزيد من 30 كلم نحو الشرق وتعطي بذلك للمحتل أزيد من 3/2 متيجة وهذا بإدخال الجزء الأكبر من قبيلة الخشنة الغنية وكثيرة العدد.

نمر للإشكالية الثانية المتعلقة باسم النهر. لقد نبّه المستشرقون Caussin و erceval و Jouannin و De Nully إلى الخطأ المرتبط بتسمية الوادي مما أدى إلى

رفع هذا اللّبس ليعود اسم خضرة في النص الرسمي المصادق عليه. محاججت الأمير الماريشال فالي أن المقصود بالتعبير" **إلى وادي خضرة وما فوقه**" يجب أن يكون له قيمة. و إذا لم يكن الأمر كذلك فلماذا أدخل ذلك التعبير في المعاهدة؟ وإذا كانت تعني شيئا فيجب أن تعني **أنكم محدودون من الشرق كما أنكم محدودون من الغرب.**

تحدى الأمير عبد القادر الماريشال فالي لما عرض عليه القيام بتجربة مع عشرين عربيا للتحقيق من معنى كلمة "وراء" و"فوق" وأيهما الأصح في النص العربي حيث قال له في رسالة: "...حقا إن كلمة وراء تعني شيئا. غير أن الكلمة العربية فوق التي ترجمتموها بوراء لا تعني شيئا بالمرة. ودعنا نقم بتجربة: خذ عشرين عربيا من اختيارك واسألهم على معنى كلمة فوق، فإذا قالوا بأن التفسير الطبيعي لهذه الكلمة يمكن أن يعني بكل التخريجات، وراء، فإنني سأقبل تفسيرك. وفي هذه الحالة خذ كل الأراضي الواقعة بين وادي خضرة وإقليم قسنطينة. ومن جهة أخرى إذا قرّروا أن الكلمة التي ترجمتموها بوراء لا تعني إلا فوق، فأقبل الاقتراح الذي أتقدم به إليك، وهو أنني أعطيكم كحدود من جهة الشرق القمة الأولى للجبال التي تطل فوق وادي خضرة."[25] قبل هذا الاقتراح بالرفض.

كما أن الأمير عبد القادر قد نبّه الماريشال فالي في الرسالة التي ردّ بها هذا الأخير بقوله: "... وأما إقليم الجزائر فالواجب عليكم أن تتذكروا، ما جرى بيننا من المراجعات الكثيرة حين المخابرة، في انعقاد المعاهدة. حيث كان مرادي أن أجعل حدودكم محصورة في ضواحي مدينة الجزائر. ولما ألّح عليّ الجنرال بيجو، في توسعة الحدود، وامتدادها، جعلت وادي القدرة حدا لكم في الجهة الشرقية وإلى البليدة، غربا. وكلمة " إلى" عربية وضعت لانتهاء الغاية في كل شيء." ليضيف في رسالة لأخرى:"... وعندكم من علماء اللّغة العربية من يحقق لكم ما ذكرناه."[26]

مباشرة بعد احتلال قسنطينة، أصبح لفرنسا ادعاءا وتفسيرا جديدا لنص الشرط الثاني من معاهدة التافنة وهو أن عبارة "وادي القدرة وما وراءه " تعني بكل وضوح،

(25) تشرشل، **مرجع سابق**، ص ص 162-163.
(26) محمد بن عبد القادر، **مرجع سابق**، ص 335.

عند توقيع المعاهدة إلى نهاية حدود إقليم الجزائر في ذلك الاتجاه، ولكن مادمنا قد استولينا منذئذ على قسنطينة فإن تلك العبارة إذن تعني الآن إلى حدود تونس" وهذا ما أوضحه الحاكم العام الجديد فالي في إحدى مراسلاته للأمير عبد القدر.

**تحليل الشرط الثالث**

**"الأمير يحكم في وطن بلاد وهران والمدية ونصيب من عمالة الجزاير الذي ما دخلت في حدودنا وغربا للحدود المذكورة في الشرط الثاني وما يقدر يحكم في الحدود المذكورة أعلاه."**

بالنسبة للأمير، حدود فرنسا محصورة في ضواحي الجزائر بوادي خضرة شرقا ولا حق لفرنسا لأن تتجاوز هذا الحد. غير أن احتلال قسنطينة في أكتوبر1837 جعل فرنسا تبسط سيطرتها على المناطق الداخلية وبالتالي تأمين الطريق بين الجزائر وقسنطينة لضمان تدفق الإمدادات.

بالنسبة للجنرال بيجو، ورغم توقيعه لمعاهدة التافنة مع الأمير عبد القادر، إلا أنه كان يؤمن بضرورة الاحتلال التام والكامل للجزائر عسكريا، وهذا ما عرضه منذ سنة 1838 عبر نشره لكتيبين يشرح فيهما تصوره وإستراتيجيته، مبينا الطرق والكيفيات الواجب اتباعها لتحقيق ذلك، وهذا ما جعله يقول في رسالة موجهة للحاكم العام دامرمون في 18 جوان 1837 "...لا توجد حدود لنا في شرق الجزائر لأن هذه الحدود تمتد حتى وادي خضرة وما وراءه.

**تحليل الشرط الرابع**

**"الأمير ما يقدر يحكم على المسلمين الذين يحبّون يسكنوا في الحدود الذين بيد الفرنصيص وهم مخيرين أن يمشوا يعيشوا في بلاد حكم الأمير كما أن السكان في بلاد الأمير يقدروا من غير مانع يمنعهم أن يجوا يسكنوا في بلاد حدود الفرنصيص."**

تؤدي عبارة "في الحدود الذين بيد الفرنصيص" إلى استنتاج أن مترجم هذه المعاهدة من النص الفرنسي إلى النص العربي لا يحسن اللّغة العربية وإنما اللغة العامية، بل إن

لغته العامية ضعيفة بالنظر إلى هذه الكلمات المستخدمة. الأمر الذي يؤكد ثانية أن النص الذي عثر عليه المؤرخ الفرنسي مارسيل إيمريت، غير نص المعاهدة التي وقعت بين الطرفين. ويمكن الاستدلال بمصادر تاريخية أخرى تعمدّت السلطات الاستعمارية إتلافها بعدما علقت على جدران حصن مدينة الجزائر نظرا لكونها تكشف ادعاءات فرنسا في أحقيتها للسيطرة على ما وراء وادي خضرة، واعتراف عبد القادر بالسيادة الفرنسية.

## سعي فرنسا لتعديل معاهدة التافنة

نتيجة للنقد الذي تعرض له، صرح الجنرال بيجو في فرنسا في جلسة 08 جوان 1838 بعد سنة من توقيع المعاهدة وقبل سنة من تجدّد القتال بما يلي: "... أيها السادة إن الاتفاقيات لا تقيد الأمم إلا إذا كانت متطابقة مع مصالحها. ودون الحاجة إلى التنكر لمعاهدة التافنة، فإن الأمير عبد القادر سيمنحنا فرصة لقطعها."[27] يمكن تفسير هذه المقولة بفكرة مفادها أن المعاهدات التي تعقدها الدول الاستعمارية مع أهالي الأقطار التي تصنع نصب أعينها الاستيلاء عليها هي في الغالب محاط استراحة بين حملة وأخرى، وسرعان ما تجند القوة اللازمة لا تعدم عذرًا من نقض تلك المعاهدات التي لم تبرمها منذ البداية إلا على نية النقض. لذا شرعت فرنسا بالتعلّل من جهة تفسير بعض فقرات معاهدة التافنة وأرادت التقصي منها."[28] وانتهجت فرنسا نفس التكتيك مع الأمير عبد القادر بعد التوقيع على معاهدة دي ميشال عام 1834، بحكم كون إستراتيجيتها مبنية على فكرة احتلال الجزائر والمحافظة على ممتلكاتها في شمال إفريقيا تعويضا لها عن فقدان مستعمراتها في أمريكا وآسيا. وفي سبيل تحقيق ذلك كان لابد من اعتماد المرحلية حسب الظروف والعوامل المساعدة على ذلك، وتركت للقادة العسكريين الحرية في إدارة الجزائر والاستفادة من تجاربهم.[29] لذا تمثلت الإستراتيجية الاحتلالية في البقاء بالجزائر الساحلية ثم التوسع نحو المناطق الداخلية بهدف إنشاء

(27) Esquer Gabriel, Boyer Pierre, « Bugeaud en 1840 », **Revue Africaine** , n°464-465, 1960. p 287.

(28) لوثروب ستودارد، **حاضر العالم الاسلامي**، نقله إلى العربية عجاج نويهض بقلم شكيب أرسلان، المجلد الأول، الجزء الثاني، (القاهرة: دار الفكر، ط.3، 1971). ص 170.

(29) Benjamin Stora, **Histoire de L'Algérie Coloniale 1830 – 1988**, p 21-22.

"مستعمرة وقطرًا جديدا يسمح لنا بنقل الفائض من سكان فرنسا ونشاطها إليه" ولاتخاذ هذه المستعمرة بعد ذلك قاعدة " لفرض الحكم الفرنسي في القارة الإفريقية."[30]

في حين كان هدف الطرف الجزائري تحرير الجزائر من الاحتلال الأجنبي بإتباع إستراتيجية تقتضي محاصرة القوى المحتلة في المناطق الساحلية وتشديد الخناق الاقتصادي والتجاري عليه لإجباره على الانسحاب، من خلال تحقيق وحدة الصف وتجميع كلمة الجزائريين والتفافهم بقيادة عسكرية وسياسية بديلة للحكومة التركية: حكومة الداي حسين.

تعكس كلتا الإستراتيجيتين قضية جوهرية في المنطلقات الفكرية والعقائدية لكلا الطرفين الجزائري والفرنسي، إذ أنه في الوقت الذي التزم فيه الأمير عبد القدر بالعهود والمواثيق انطلاقا من واجب شرعي يدعو إليه الإسلام ألا وهو الوفاء بالعهد:" وأوْفُوا بعهد الله إذا عاهدتم ولا تنقضوا الأيْمان بعد توكيدها، وقد جعلتم الله عليكم كفيلا، إن الله يعلم ما تفعلون"[31] فإن فرنسا لم تر مانعًا من نقض عهدها اعتمادًا على مصالحها ذلك أن "الأمراء الذين قاموا بجلائل الأعمال لم يكونوا كثيري الاهتمام بعهودهم والوفاء بها وتمكنوا بالمكر والدهاء من الضحك على عقول الناس وإرباكهم وتغلبوا أخيرًا على أقرانهم من الذين جعلوا الإخلاص والوفاء رائدهم."[32]

تمسكت فرنسا بنص معاهدة التافنة باللغة الفرنسية رغم تنبيه العديد من المتخصصين بالأخطاء الواردة فيها بل إن بعضهم بلّغ أن هذا النص مزيف،[33] ولجأت إلى إتلاف النص العربي للمعاهدة الذي علق على أسوار مدينة الجزائر بعد التوقيع ثم المصادقة عليه من قبل الملك الفرنسي لويس فليب يوم 15 جوان 1837 بهدف طمس الحقائق التي تضمنها النص العربي لمعاهدة التافنة. وهذا ما يفنّد ما ادعته بعد ذلك الكثير من الدوائر الفرنسية من أن النص العربي ضاع محاولة بذلك إعطاء العديد من التفاسير أهمها [34]:

(30) أندري برينان،أندري نوشي، إيف لاكوست، **الجزائر بين الماضي والحاضر**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1984). ص 224.

(31) القرآن الكريم: **سورة النحل**، الآية(91).

(32) ميكيافيلي نيقولو ،**الأمير**، ترجمة خيري حماد، (بيروت: دار الآفاق الجديدة ،1981).ص 147 .

(33) Ch. A.Julien **op.cit**, p 137.

(34) M.Emrit, **op.cit**, p 85.

♦ أن الجنرال بيجو لم يسلم السلطات الفرنسية نص معاهدة التافنة، وأنه احتفظ لنفسه بهذا النص، ليستعمله مع قادة وزعماء "الأهالي" في حالة نزاع أو اختلاف بشأن التفسير أو تنكر هؤلاء لتعهداتهم (فرضية مارسيل إيميرت)

♦ حرقت السيدة بيجو النص العربي لمعاهدة التافنة بعد وفاة زوجها -عام 1849 بالكوليرا- حتى لا تحوم حوله الشبهات.

♦ اتلف الألمان جزء من وثائق عائلة الجنرال بيجو خلال الحرب العالمية الثانية وربما كان نص معاهدة التافنة العربي من بين الوثائق التي أتلفت.

كل هذه الاحتمالات تتناقض وواقع مفاده أن وزارة الحربية الفرنسية كانت المسؤولة على جميع الوثائق التي تتصل بحرب الجزائر وعليه فقد كانت المكان الطبيعي لنص معاهدة التافنة العربي، لأن وزير الحرب هو الذي كان يتراسل بشأنها، وهو الذي تسلمها وقدّمها للملك للتصديق عليها.[35] ضف إلى ذلك أن الجنرال بيجو نفسه كان قد طلب بتزويده بعدد كبير من نسخ معاهدة التافنة في نصها العربي لنشرها بين القبائل ولتعليقها على أسوار مدينة الجزائر، وهذا ما يقتضي أن وزارة الحرب تملك النص العربي لمعاهدة التافنة، في حين أن مارسيل إيميرت عثر على النص العربي لمعاهدة التافنة الذي بين أيدينا في ملفات وأوراق رئيس الوزراء.

أما ادعاء مارسيل إيميرت أن جنرالات هذه الفترة - ومن بينهم الجنرال بيجو- كانوا يحتفظون بالمعاهدات المبرمة مع زعماء الأهالي لاستخراجها لهم أو لمن ينوب عنهم في حالة قيام نزاع أو خلاف بشأن ما ورد في المعاهدات فإنه ادعاء لا يقوم على أسس متينة، خاصة إذا علمنا بأن المعاهدتين اللتان وقعهما الأمير عبد القادر مع فرنسا (معاهدة دي ميشال 1834 ومعاهدة التافنة 1837) كلاهما صادق عليهما الملك لويس فليب، مما يدل على تملك فرنسا للنصين في أرشيفها الحربي. ثم إن الأمير عبد القادر ليس زعيما كبقية زعماء الأهالي كما ادعى ذلك مارسيل إيميرت بل رئيسا لدولة مستقلة تعاملت معه فرنسا بالمثل في جميع الأمور السياسية والتجارية والقضائية، كما اعترفت به سلطانا على ثلاثة أرباع الجزائر وأنه لم يعترف بالسيادة الفرنسية كما ادعت ذلك فرنسا وهذا

(35) إسماعيل العربي، **مرجع سابق**، ص 154.

بشهادة الكثير من السياسيين والمؤرخين والشخصيات الفاعلة خلال هذه الفترة. بل إن فرنسا لم تستطع أن تقضي عليه إلا بعد أن زادت في قواتها العسكرية من 42 ألف سنة 1837 إلى 108 ألف سنة 1847 أي من سنة توقيع معاهدة التافنة إلى تاريخ استسلام الأمير عبد القادر، وهو ما يمثل ثلث الجيش الفرنسي في ذلك الوقت[36].

رفض الأمير عبد القادر التصديق على مشروع تعديل معاهدة التافنة ليوم 04 جويلية 1838 الذي تحفظ عليه الميلود بن عراش رفضا باتا بقوله: "أبدا، أبدا لن أصادق على معاهدة تمنح الفرنسيين جسرًا أرضيا بين قسنطينة ومدينة الجزائر لأخسر بذلك كل الثمار التي جنيتها نتيجة قصر نظرهم بجعل مدينة الجزائر محاطة بحلقة مكونة من البحر والشفة وجبال الأطلس الصغرى الواقعة مباشرة فوق وادي القدرة".[37] تجدر الإشارة هنا إلى أن قام هذا الرفض على أساس قيمة الكلمات في النص العربي لمعاهدة التافنة 30 ماي 1837، وهو دليل إضافي عن وجود نص عربي للمعاهدة كان بين أيدي الأمير. وعليه قرر مجلس الشورى يوم 02 مارس 1839 "إذا كانت الدولة الفرنساوية ترضى أن تبقى على ما انعقد عليه الصلح في "تافنا" فذلك، وإلا فالحرب والله المستعان."[38]

كان الأمير عبد القادر مستوعبا لمخططات فرنسا مدركا لأهدافها من خلال تصريحه لذلك السجين الفرنسي عندما قال له: "إنني مازلت آمل أن أعيد إلى تاقدمت ماضيها المجيد. وإنني سوف أجمع القبائل فيها حيث سنكون في مأمن من هجومات الفرنسيين، وعندما تكون كل قواتي قد اجتمعت فإنني سوف أنزل من هذه الصخرة الشّماء. كما ينزل النسر من عشه، لكي أطهّر مدن الجزائر وعنابة ووهران من المسيحيين. ولو أنكم راضون حقيقة بهذه المدن لتركتكم تعانون فيها، لأن البحر ليس من شأني وليس لي سفن. ولكنكم تريدون أيضا الاستيلاء على سهولنا ومدننا الداخلية وجبالنا. بل إنكم طمعتم حتى في خيلنا وإبلنا ونسائنا".[39]

(36) أديب حرب، **التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر 1808 - 1847**. ج2،( الجزائر:الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1982). ص 365.

(37) هنري تشرشل، **مرجع سابق**، ص 166.

(38) محمد بن عبد القادر، مرجع سابق ،ص 348.

(39) هنري تشرشل، **مرجع سابق**، ص139.

**الخلاصة**

يكتنف معاهدة التافنة التي نشرها مارسيل إيمريت في المجلة الإفريقية الكثير من الغموض بشأن مصدرها وشكلها ومضمونها. بعد مقارنتها بمصادر أخرى خاصة محمد بن عبد القادر وتشرشل والكولونيل اسكوت وبلمار وبول أزان، وبعد موازنتها بعقيدة الأمير وتوجهاته ورسائله إلى ملك فرنسا وجنرالاتها، فإننا نتوصل إلى نتيجة مفادها أن هذه المعاهدة لا يمكن أن تكون النص التي وقع عليها الأمير. كما نستنتج أن الادعاء بأن نص المعاهدة الأصلي قد ضاع هو ادّعاء غير مقبول من الناحية العقلية والمادية. فكيف لا تستطيع فرنسا أن تحافظ على الوثيقة الأصلية لمعاهدة التافنة بينما استطاعت أن تحافظ على وثائق أقل قيمة يعود تاريخها إلى عدة قرون ؟ خاصة وأن هذه المعاهدة قد علقت على أسوار مدينة الجزائر وأن فرنسا دولة تعرف قيمة الوثائق مهما كان نوعها. كما يستحيل القبول لحظة واحدة أنها أضاعت هذه الوثيقة إذا عرفنا أن الدول المتقدمة درجت على وضع وثائقها في أماكن رسمية معينة هي دور الوثائق والمحفوظات القومية وصنفت هذه الوثائق ورتبتها وجعلت لها فهارس متعددة مما يسهل الرجوع إلى الوثيقة المطلوبة بسرعة، واتبعت طرق علمية للحفاظ على تلك الوثائق من عوادي الزمن كالرطوبة والعفونة والحرارة والحريق والحشرات والعث وغيرها، وأصبحت مواضيع حفظ الوثائق ودراستها والعناية بها وتصنيفها وفهرستها من المواضيع الهامة جدا في جامعات الغرب.

وعليه فإن فرنسا لجأت إلى الادعاء بضياع الوثيقة بهدف طمس الحقائق والتستر على انتهاكها لمواثيقها وعهودها التي تعتبر وصمة عار في جبينها. ألم يكن عدم احترام العهود والمواثيق السبب الرئيس في اندلاع الحروب منذ العهود الغابرة؟ إذا كانت هذه المعاهدة مقدمة لوضع الأساس الأول لسياسة فرنسية بالجزائر وإفريقيا، فإنها بالمقابل انتصارا دبلوماسيا للجزائر ممثلة في الأمير.

# قـــائمـة المـراجـع

**أ-باللغة العربية**


1. اسـكوت، **مذكـرات الكولونيلاسـكوت عـن إقامتـه في زمالـة الأمـير عبـد القـادر 1841**، ترجمـة وتعليـق إسـماعيل العربي،(الجزائـر: الشركـة الوطنيـة للنـشر والتوزيـع ،1981).
2. العـربي إسـماعيل، **العلاقـات الدبلوماسـية الجزائريـة في عهـد الأمـير عبـد القـادر** (الجزائـر : ديـوان المطبوعـات الجامعيـة، 1982).
3. الزبـيري محمـد العـربي، الكفـاح المسـلح في عهـد الأمـير عبـد القـادر، (الجزائر:الشركة الوطنيـة للنشر والتوزيـع، 1982).
4. بـن عبـد القـادر محمـد، **تحفـة الزائـر في تاريـخ الجزائـر**، شرح وتعليق:ممـدوح حقي،(بـيروت: دار اليقضـة العربيـة ،1964).
5. بـن ميمـون الجزائـري محمـد، **التحفـة المرضيـة في الدولة البكداشـية في بـلاد الجزائر المحميـة**، تقديـم وتحقيـق محمـد بـن عبـد الكريم،(الجزائـر: الشركـة الوطنيـة للنـشر والتوزيع،1981).
6. برينـان أنـدري، أنـدري نـوشي، إيـف لاكوسـت، **الجزائـر بـين المـاضي والحـاضر**، (الجزائـر: ديـوان المطبوعـات الجامعيـة،1984).
7. تشرشـل هـنري، **حيـاة الأمـير عبـد القـادر الجزائـري**، ترجمـه أبـو القاسـم سـعد اللـه، (الجزائـر :الشركـة الوطنيـة للنـشر والتوزيـع، 1982).
8. حـرب أديـب، **التاريـخ العسـكري والإداري للأمـير عبـد القـادر 1808 - 1847**، ج2، (الجزائر:الشركـة الوطنيـة للنـشر والتوزيـع، 1982).
9. دودو أبـو العيـد، **الجزائـر في مؤلفـات الرحالـين الألمـان 1830 - 1855**،(الجزائـر: المؤسسـة الوطنيـة للكتـاب، 1989).

10. سعد الله أبو القاسم، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، القسم الأول الفترة الحديثة والمعاصرة: الجزء الثاني ( الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1988).
11. قداش محفوظ، **الأمير عبد القادر**، (الجزائر :وزارة الإعلام والثقافة، 1974).
12. لوثروب ستودارد، **حاضر العالم الإسلامي**، نقله إلى العربية عجاج نويهض بقلم شكيب أرسلان، المجلد الأول، الجزء الثاني،(القاهرة: دار الفكر، الطبعة الثالثة، 1971).
13. مكيا فيلي نيقولو: **الأمير**، ترجمة خيري حماد، (بيروت : دار الآفاق الجديدة، 1981).

## ب-باللغة الأجنبية

1. Bellemare Alexandre, **Abdelkader, Sa vie politique et militaire**, (Paris: Hachette, 1954).
2. Emerit Marcel et Pèrès Henry, « Le texte arabe du traité de la Tafna », **Revue Africaine,** n°94 , 1950.
3. Esquer Gabriel, **Histoire de l'Algérie (1830-1960)**, ( Paris: Puf, 1960).
4. Esquer Gabriel, Boyer Pierre, « Bugeaud en 1840 », **Revue Africaine**, n°464-465, 1960.
5. Julien Charles André, **Histoire de l'Algérie contemporaine**, (Paris: Puf, 1979).
6. Stora Benjamin, **Histoire de l'Algérie Coloniale 1830- 1988**, (Paris: La Découverte, 1991).